الأمم المتحدة

A/C.3/72/SR.22

الجمعية العامة

الدورة الثانية والسبعون

Distr.: General
10 November 2017
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثانية والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، الساعة ١٥:٠٠.

الرئيس: السيد غونارسون ..... (أيسلندا)
ثم: السيدة كاساس (نائبة الرئيس) ..... (هنغاريا)
ثم: السيد غونارسون (الرئيس) ..... (أيسلندا)

المحتويات

البند ٧٢ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

17-18325 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتِحت الجلسة الساعة ١٥:٠٥.

البند ٧٢ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها *(تابع)*

(ب) **مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النُهُج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية** *(تابع)* (A/72/127، و A/72/128، و A/72/131، و A/72/132، و A/72/133، و A/72/135، و A/72/137، و A/72/139، و A/72/140، و A/72/153، و A/72/155، و A/72/162، و A/72/163، و A/72/164، و A/72/165، و A/72/170، و A/72/171، و A/72/172، و A/72/173، و A/72/187، و A/72/188، و A/72/201، و A/72/202، و A/72/219، و A/72/230، و A/72/256، و A/72/260، و A/72/277، و A/72/280، و A/72/284، و A/72/289، و A/72/290، و A/72/316، و A/72/335، و A/72/350، و A/72/351، و A/72/365، و A/72/370، و A/72/381، و A/72/495، و A/72/496، و A/72/502، و A/72/518، و A/72/523)

(ج) **حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين** *(تابع)* (A/72/279، و A/72/281، و A/72/322، و A/72/382، و A/72/394، و A/72/493، و A/72/498؛ و A/C.3/72/2-S/2017/798، و A/C.3/72/3-S/2017/799؛ و A/C.3/72/4-S/2017/800، و A/C.3/72/5-S/2017/816، و A/C.3/72/6-S/2017/817، و A/C.3/72/7-S/2017/818، و A/C.3/72/8-S/2017/819، و A/C.3/72/10-S/2017/852، و A/C.3/72/11)

١ - **السيد أكرم** (رئيس - مقرر الفريق العامل المعني بالحق في التنمية): عرض تقرير الفريق العامل عن دورته الثامنة عشرة (A/HRC/36/35)، فقال إن الدورة شملت تحاورا مع خبراء من الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني بشأن التقدم المحرز فيما يتعلق بالتنمية المستدامة من منظور الحق في التنمية. واستجابة للدعوة التي وجهها الفريق العامل إلى جميع الدول، قدمت إندونيسيا تقريرا عن جهودها وبرامجها الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٢ - وأضاف قائلا إنه في إطار متابعة تقرير الرئيس - المقرر عن معايير إعمال الحق في التنمية وإحقاقه (A/HRC/WG.2/17/2)، المقدم إلى الفريق العامل في دورته السابعة عشرة، اقترح ممثل حركة بلدان عدم الانحياز مشروع مجموعة من المعايير (A/HRC/WG.2/18/G/1) تستند إلى أعمال فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بإعمال الحق في التنمية. وفي حين أيد بعض الممثلين المقترح باعتباره أساسا لإجراء المزيد من المفاوضات، أعرب ممثلون آخرون عن تحفظاتهم. وفي وقت لاحق، قدم ممثل رابطة جماعة البابا جيوفاني الثالث والعشرين وثيقة غير رسمية بشأن المعايير بغية تيسير المناقشة. ثم ناقش الفريق العامل مشروع المعايير المتعلقة بالحق في التنمية وما يقابلها من معايير فرعية تنفيذية (A/HRC/15/WG.2/TF/2/Add.2)، الذي لم يحرز بشأنه سوى تقدم ضئيل.

٣ - ومضى يقول إنه أجرى على هامش الدورة السادسة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان مشاورات غير رسمية مع ممثلي الدول المشاركة، الذين وافقوا على إجراء مزيد من المشاورات بهدف وضع واقتراح قواعد ومعايير أكثر ملاءمة في الدورة التاسعة عشرة. وقال إنه اجتمع على انفراد، أثناء وجوده في جنيف، مع ممثلي مجموعات الدول وممثلي المنظمات الدولية والمجتمع المدني، وكذلك مع المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية. وقد أقر مجلس حقوق الإنسان توصيات الفريق العامل في قراره ٩/٣٦ (A/HRC/36/9).

٤ - **السيد سواريث مورينو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): تكلم باسم حركة بلدان عدم الانحياز، فقال إن إعلان الحق في التنمية (A/RES/41/128) ينص على أن التنمية حق غير قابل للتصرف ينطوي على الإعمال الكامل لحق الشعوب في تقرير المصير، بما في ذلك الحق في السيادة على جميع ثرواتها ومواردها الطبيعية. ومن حق الدول ومن واجبها وضع سياسات إنمائية وطنية ملائمة على أساس مشاركتها النشطة والحرة والهادفة في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها.

٥ - وأضاف قائلا إن الدول الأعضاء أشارت في الإعلان الصادر عن مؤتمر القمة السابع عشر لحركة بلدان عدم الانحياز إلى الحاجة إلى إجراء تغيير عميق في الهيكل الاقتصادي الدولي، بما في ذلك تهيئة الظروف الاقتصادية والاجتماعية المؤاتية للبلدان النامية. وأكد الإعلان من جديد التزام الدول الأعضاء بتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان من خلال الحوار الدولي، وبناء القدرات، والمساعدة التقنية، والاعتراف بالممارسات الجيدة، مع ضمان التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية.

٦ - **السيد علي** (باكستان): قال إن الحق في التنمية هو حق معترف به بوصفه أحد حقوق الإنسان الهامة والأساسية. وفي هذا

الصدد، أعرب عن أمله في أن ينجح المؤتمر الرفيع المستوى القادم المعني بتمويل التنمية ووسائل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٧ - وأضاف قائلا إن مهمة الفريق العامل تتمثل في تحديد البارامترات والعناصر العملية للحق في التنمية بحيث يمكن السعي بفعالية إلى تحقيقه في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. والرئيس - المقرر، بحكم خبرته الواسعة، هو الشخص الأمثل لترأس الفريق العامل وينبغي أن يُمنح التفهم والدعم الواجبين. وقال إن وفد بلده يحث الرئيس - المقرر على النظر في تقرير الخبير المستقل المعني بإقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف (A/72/187) وتقرير المقررة الخاصة في مجال الحقوق الثقافية (A/72/155)، اللذين يتسمان بالأهمية فيما يتعلق بالحق في التنمية.

٨ - **السيدة خلفندي** (جمهورية إيران الإسلامية): قالت إن الدول الأعضاء لم تظهر بعد الالتزام والاهتمام اللازمين لتهيئة بيئة اقتصادية وسياسية واجتماعية يمكن إعمال الحق في التنمية فيها. وينبغي للرئيس - المقرر والمقرر الخاص المعني بالحق في التنمية أن يعملا معا من أجل تعميم مراعاة الحق في التنمية في جميع المناقشات المتعلقة بحقوق الإنسان.

٩ - *تولت السيدة كاساس (هنغاريا)، نائبة الرئيس، رئاسة الجلسة.*

١٠ - **السيدة موتشو** (المغرب): قالت إنه يتعين على المجتمع الدولي تقييم نتائج ٣٠ عاما من التعاون من أجل التنمية والسعي إلى اتخاذ أفضل الخيارات لتحسين التعاون الدولي والتغلب على الحواجز التي تعترض سبيل التنمية. وأضافت قائلة إن وفد بلدها يأسف لاستمرار المأزق داخل الفريق العامل ويشيد بالجهود الدؤوبة التي يبذلها رئيسه لإيجاد أرضية مشتركة ولغة توفيقية.

١١ - وتساءلت عن الكيفية التي يمكن بها للفريق العامل أن يجدد بعض جوانب الحق في التنمية، بحيث يتسنى لجميع الدول أن ترى مصلحتها ويكون ثمة زخم متجدد للتنفيذ العالمي. وقالت إنها تود أيضا أن تعرف كيف يمكن لآليات حقوق الإنسان أن تقدم مساهمة دائمة في إعمال الحق في التنمية.

١٢ - **السيدة سيبالاينن** (المراقبة عن الاتحاد الأوروبي): قالت إن إعمال الحق في التنمية يتطلب الإعمال الكامل للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأضافت قائلة إن وفد بلدها يشدد على أهمية اتباع نهج قائم على الحقوق إزاء التنمية ويؤكد أنه بالرغم من أن إعمال الحق في التنمية يتطلب مزيجا من السياسات التي تشمل طائفة واسعة من الجهات الفاعلة، فإن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق فرادى الدول.

١٣ - ومضت تقول إن الاتحاد الأوروبي لا يزال ملتزما بقوة بتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر؛ وتعزيز احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛ والسعي إلى ضمان الأمن ومنع نشوب النزاعات وحلها، وتشجيع الحوكمة الرشيدة، والمساواة بين الجنسين، والتنمية البشرية، والمساءلة، والعولمة المنصفة. وعلى الرغم من أنه لا يزال يعارض وضع معيار قانوني ملزم، فإنه لا يزال على استعداد للعمل بصورة بناءة بشأن الحق في التنمية والسعي من أجل التوصل إلى نتيجة إيجابية وتوافقية للمناقشات والمفاوضات.

١٤ - **السيدة موروك** (جنوب أفريقيا): قالت إن القلق يساور حكومة بلدها إزاء الافتقار إلى الإرادة السياسية لتحقيق الإعمال العالمي للحق في التنمية، وهو ما يقوض حاليا صياغة اتفاقية إطارية بشأن هذا الحق. وكما أكدت حركة عدم الانحياز منذ فترة طويلة، يمكن للحق في التنمية أن يشكل جسرا بين العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وقالت إنها تود الحصول على مزيد من المعلومات عن الدور الذي يمكن أن تؤديه الشركات عبر الوطنية وغيرها من المؤسسات التجارية في المساهمة بالوسائل الضرورية لإعماله.

١٥ - **السيد وردانا** (إندونيسيا): قال إن من الأهمية بمكان لجميع الدول أن تعترف بضرورة التعاون والشراكة على الصعيد العالمي ولجميع هيئات الأمم المتحدة ووكالات المعونة الإنمائية والمؤسسات المالية الدولية أن تعمم مراعاة الحق في التنمية. وأضاف قائلا إن إندونيسيا تعسى إلى إعمال هذا الحق عن طريق تعميم خطة عام ٢٠٣٠ في خططها الإنمائية، وإنشاء أطر مؤسسية لتنفيذها، وإشراك جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، ووضع خطط عمل وطنية ودون وطنية ومبادئ توجيهية. وهي ترحب بالتزام المقرر الخاص بإقامة حوار مفتوح وتنظيم مشاورات إقليمية.

١٦ - **السيد جوشي** (الهند): قال إن ثمة حاجة ملحة للأفكار النضرة والآليات الجديدة للتصدي لتحديات الإعمال الكامل للحق في التنمية، الأمر الذي يمكن أن يوفر إطارا لتعزيز اتساق السياسات في تنفيذ الصكوك الوطنية والدولية. وتساءل عما يمكن القيام به لتشجيع الاعتراف به بوصفه حقا عالميا وأساسيا لا يقتصر على

منطقة أو مجموعة من البلدان بعينها، إضافة إلى تعميم الحق في منظومة الأمم المتحدة ككل.

١٧ - **السيدة جبريمدين** (إريتريا): قالت إنه يستحيل تحقيق السلام والاستقرار العالميين في وقت يحرم فيه بلايين الناس من احتياجاتهم الأساسية. وبالنظر إلى الوتيرة البطيئة جدا للتقدم المحرز فيما يتعلق بالحق في التنمية، لا يمكن للمجتمع الدولي أن يؤجل صياغة اتفاقية، يمكنها أن تساعد التعاون العالمي. وسوف يتطلب الإعمال الكامل للحق في التنمية رفع جميع الجزاءات المفروضة بدوافع سياسية، وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا في الوقت المحدد، وإصلاح الهيكل المالي والتجاري العالمي، وإقامة شراكة دولية حقيقية تستند إلى احترام المساواة في السيادية بين البلدان وتخلو من الشروط.

١٨ - **السيد أكرم** (رئيس - مقرر الفريق العامل المعني بالحق في التنمية): قال إنه سيسعى إلى الاستفادة من التقارير التي ذكرها ممثل باكستان. وبالنظر إلى الطبيعة المترابطة والمتشابكة وغير القابلة للتجزئة التي تتسم بها جميع حقوق الإنسان، فمن المنطقي التعاون مع آليات حقوق الإنسان الأخرى. وقال إنه سيواصل العمل مع المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية، وسيتواصل، إذا ما أتاحت الاعتبارات اللوجستية ذلك، مع أكبر عدد ممكن من الآليات الأخرى.

١٩ - وأردف قائلا إنه فيما يتعلق بالزخم المتجدد والنهج الابتكارية، يتمثل سبيل المضي قدما في الاتفاق على أرضية مشتركة ثم البناء عليها. وتبيّن مقارنة بين إعلان الحق في التنمية وأهداف التنمية المستدامة أن هناك توافق أراء كبير بالفعل.

٢٠ - **السيد الفرارجي** (المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية): قال في معرض تقديم تقريره (A/HRC/36/49) إنه على الرغم من التاريخ الطويل للحق في التنمية، من المستبعد أن يُعترف به عالميا في الأجل المنظور، ناهيك عن إعماله بشكل كامل. وتتمثل القيمة الخاصة للحق في التنمية في أنه يحوّل التركيز من الإحصاءات والسلع إلى رفاه الناس.

٢١ - وأضاف قائلا إن مجلس حقوق الإنسان أكد في قراره ١٤/٣٣ الذي أنشأ فيه ولاية المقرر الخاص (A/RES/HRC/33/14) على الحاجة الملحة إلى جعل الحق في التنمية أمرا واقعا لكل شخص. وقال إنه يرى أن دوره يتمثل في ضمان أن يظل ذلك الحق محل تركيز الخطاب المتعلق بالتنمية المستدامة. فالحق في التنمية ليس مجرد حق في النمو الاقتصادي يمكن، وإن كان يتسم بالأهمية، أن يسفر عن نتائج إيجابية وأخرى سلبية على السواء. وهو بالأحرى حق كل شخص في المشاركة في التنمية بجميع أبعادها والمساهمة فيها والتمتع بها.

٢٢ - ومضى يقول إنه حدّد لعمله كمقرر خاص عددا من مجالات التركيز الرئيسية. فأولا، سيسعى إلى إزالة العقبات الهيكلية التي تحول دون إعمال الحق في التنمية من خلال تقييم السياسات الإنمائية الوطنية والدولية وتقديم توصيات من أجل تعزيز التعاون الدولي الفعال، بما في ذلك فيما يتعلق بتمويل التنمية. وقال إنه ميّز عددا من العقبات المحددة، من بينها الأزمة الاقتصادية العالمية، وأزمة الطاقة، وآثار تغير المناخ، وازدياد الأوبئة العالمية، وشيخوخة سكان العالم، وخصخصة الخدمات العامة، وتدابير التقشف، وتزايد التشغيل الآلي، والتدفقات المالية غير المشروعة، والفساد. وهو يود أيضا تناول التسييس، الذي يعرقل الجهود داخل منظومة الأمم المتحدة.

٢٣ - وأردف قائلا إنه، ثانيا، سيتشاور مع الدول وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين لتحديد الممارسات الجيدة المتعلقة بإعمال الحق في التنمية في سياق الصكوك الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ وتبادلها والترويج لها. وقال إنه سيجري مشاورات على صعيد الدول وعلى الصعيد الإقليمي وإنه قد أطلق بالفعل نداء لتقديم الممارسات الجيدة القائمة.

٢٤ - وتابع كلامه قائلا إنه، ثالثا، سيستكشف التدابير العملية وسيقدم توصيات من أجل إعمال الحق في التنمية على الصعيدين الوطني والدولي عن طريق التعاون مع الدول الأعضاء وسائر أصحاب المصلحة والمشاركة في الاجتماعات والمؤتمرات الدولية ذات الصلة. وسيسعى أيضا إلى التعاون مع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في دراسة وتقييم النتائج المتوخاة من خطة عام ٢٠٣٠ والعمليات المؤدية إليها، مع التركيز بوجه خاص على مشاركة جميع أصحاب المصلحة.

٢٥ - ورابعا، من أجل تحقيق التآزر مع الفريق العامل، قال إنه سيقدم مدخلات بشأن مناقشاته وسيسعى إلى استخدام عمله للمضي قدما في تنفيذ استنتاجات الفريق العامل المتفق عليها. وقد سبق له أن أجرى مشاورات غير رسمية مع الرئيس - المقرر وكذلك مع ممثلي الدول ومنظمات المجتمع المدني، وهو سيعقد في الاجتماع المقبل للفريق العامل جلسة تحاور بشأن سبل المساهمة في أعمال الفريق.

٢٦ - واستطرد قائلا إنه مدرك جيدا للتعقيدات والحساسيات التي تنطوي عليها ولايته، وكذلك الحاجة إلى تجنب الازدواجية وكفالة التزامن والاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة. وقال إنه لا يعرف بعد ما إذا كان سيتمكن من مناقشة جميع المسائل المحددة بتعمق أو حتى إذا كان سيقتصر على تلك المسائل. وعلى أي حال، لن يكون اضطلاعه الفعلي بولايته ممكنا إلا بالتعاون التام مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمجتمع المدني وبدعم من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

٢٧ - **السيد موسى** (مصر): تكلم باسم المجموعة الأفريقية، فقال إن الدول الأفريقية ملزمة قانونا بضمان ممارسة الحق في التنمية بموجب الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، وهي ترحب باعتماد الصكوك الدولية المتعلقة بالحق في التنمية، فضلا عن الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وهي تؤيد أسلوب العمل الذي اقترحه المقرر الخاص، ولا سيما تشديده على التعاون الدولي، الذي يتسم بأنه أساسي للمناقشات المثمرة. ولئن كان التقدم على المدى الطويل فيما يتعلق بإعمال الحق مستحيلا دون سياسات تنمية وطنية فعالة، فهو يستلزم أيضا بيئة إنمائية دولية مؤاتية ووسائل كافية.

٢٨ - **السيدة موتشو** (المغرب): سألت المقرر الخاص عن الكيفية التي سيسعى بها لإنعاش عملية الدعوة وبشأن ما يمكن أن يفعله لحل الخلافات العملية والسياسية المتعلقة بالجوانب المفاهيمية للحق في التنمية.

٢٩ - **السيد ياو** شاوجون (الصين): قال إن الإعمال الكامل للحق في التنمية سيستلزم احترام النظم الاجتماعية ومسارات التنمية التي تختارها البلدان النامية؛ وتعزيز إنشاء نظم اقتصادية وسياسية دولية أكثر إنصافا ورشدا؛ والعمل من أجل تصحيح الاختلال في التنمية بين الشمال والجنوب؛ ووضع مبدأ التنمية التي محورها الإنسان في الممارسة العملية عن طريق السعي من أجل تحقيق نمو أكثر شمولا وجعل تعزيز الحق في التنمية أولوية داخل منظومة الأمم المتحدة. وقال إنه يود الحصول على رأي المقرر الخاص بشأن الاتجاه الخطير المتمثل في التنمية القائمة على حقوق الإنسان.

٣٠ - **السيد أريتورك** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن حكومة بلده تؤكد من جديد الالتزام الطويل الأمد للولايات المتحدة الأمريكية بالتنمية الدولية واحترام حقوق الإنسان في استراتيجياتها الإنمائية. وتتوقف التنمية المستدامة على الحكومات المنتخبة ديمقراطيا التي تحترم حقوق الإنسان وتوفر إمكانية الوصول إلى العدالة وتلتزم بسيادة القانون. وليس ثمة ظروف تسمح في ظلها الأهداف الإنمائية للدول بالانحراف عن التزاماتها وتعهداتها في مجال حقوق الإنسان.

٣١ - **السيدة خلفندي** (جمهورية إيران الإسلامية): قالت إن إعمال الحق في التنمية سيمهد الطريق لإحراز تقدم بشأن سائر حقوق الإنسان، ولكن بعض البلدان المتقدمة لا يبدي الإرادة السياسية لتعزيزه. وأضافت قائلة إن حكومة بلدها تشجع التعاون الوثيق بين المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية والمقرر الخاص المعني بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان، لأن الحق في التنمية هو من بين حقوق الإنسان العديدة المتأثرة بهذه التدابير.

٣٢ - **السيدة سوكاتشيفا** (الاتحاد الروسي): قالت إن التنمية البشرية أمر أساسي لضمان حقوق الإنسان. وهي تعرقَل بالمحاولات الرامية إلى فرض منظومات قيم خارجية ووصفات سياسية على دول ذات سيادة، الأمر الذي يؤدي إلى عدم الاستقرار والنزاعات والفقر والتشريد القسري الجماعي للسكان. ويجب أن يبنى التعاون الدولي بالتالي على مبدأ احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، ويجب أن يراعي حق الدول في اختيار مسارات التنمية الخاصة بها. ومن دون تنمية كافية، لا يمكن إعمال الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالكامل.

٣٣ - **السيدة موروك** (جنوب أفريقيا): قالت إن عمل المقرر الخاص سيساعد على إضفاء الطابع المؤسسي على الحق في التنمية وتعزيز الخطاب المتعلق بهذا الحق داخل منظومة الأمم المتحدة. وثمة حاجة ملحة إلى جعل الحق في التنمية مسألة ذات أولوية عن طريق صياغة اتفاقية بشأن هذا الحق. وأضافت قائلة إنها تود الاستماع إلى آراء المقرر الخاص بشأن تعديل المواثيق الدولية لحقوق الإنسان لتشمل الحق في التنمية.

٣٤ - **السيدة رازانا** (ملديف): قالت إن ملديف تقيس التقدم نحو التنمية بحجم الحيز المتاح للبلدان النامية لتحقيق أهدافها الإنمائية. ويمكن للمجتمع الدولي إيجاد وتوسيع ذلك الحيز بتسهيل وصول البلدان النامية إلى الأسواق؛ وباتخاذ تدابير التخفيف والتكيف لمواجهة تغير المناخ، مع مراعاة مبدأ العدالة المناخية؛ وبإعطاء البلدان فرصا للتغلب على أوجه الضعف الهيكلي التي تعتريها والتحديات المحددة التي تواجهها.

٣٥ - **السيد كاستيلو سانتانا** (كوبا): ندد بتسييس الحق في التنمية وتردِ الكثير من البلدان المتقدمة بالاعتراف به وإعماله،

وطلب إلى الخبير المستقل والمقرر الخاص شرح نقاط المناقشة التي سيثيرانها في حوارهما مع البلدان المتقدمة. وأضاف قائلا إن وفد بلده يود أيضا الحصول على مزيد من المعلومات عن تعاونهما المقرر، ولا سيما فيما يتعلق بالقضاء على العقبات التي تحول دون توافق الآراء بشأن القواعد والمعايير.

٣٦ - *استأنف السيد غونارسون (أيسلندا) رئاسة الجلسة.*

٣٧ - **السيد جوشي** (الهند): قال إن الهند تعاونت بنشاط مع الدول الأعضاء لإبراز أهمية الحق في التنمية وضرورة الأخذ به على نطاق منظومة الأمم المتحدة. ويعطي تطور الإطار المعياري للحق الأمل في الاعتراف به على النحو الواجب. وفيما يتعلق باستمرار عدم توافق الآراء، فمن يرى تناقضا بين الحق في التنمية على الصعيد الوطني وعلى الصعيد الدولي يعوزه بشدة فهم الطابع المترابط للعالم المعاصر. وأضاف قائلا إن وفد بلده يود معرفة ما إذا كان هناك أي خارطة طريق لوضع نقاط مرجعية لتقييم ومقارنة التدابير والممارسات الجيدة.

٣٨ - **السيد الفرارجي** (المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية): قال إن الحق في التنمية، وإن كان لا يزال مثار جدل، معترف به بوصفه جزءا من الخطاب المتعلق بالتنمية المستدامة. وأضاف قائلا إن نهجه في الدعوة يتمثل في العمل بشفافية من خلال التشاور، مع أخذ ما اتفق عليه بالفعل في القواعد الأربع للتنمية فيما بعد عام ٢٠١٥ كنقطة انطلاق. وتحقيقا لهذه الغاية، سيجري مشاورات إقليمية وسيقوم بجمع أفكار الدول وآرائها وممارساتها الجيدة بشأن جوانب الحق في التنمية، وهو ما سيتيح له أساسا للعمل في المستقبل. وهو سيعمل أيضا مع المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية.

٣٩ - ومضى يقول إنه، فيما يتعلق بعلاقاته مع سائر المكلفين بولايات خاصة، سيعمل على نحو وثيق قدر الإمكان معهم من أجل ضمان التكامل. وفي هذا الصدد، ستكون علاقته الشخصية القائمة مسبقا مع الخبير المستقل مفيدة للغاية.

٤٠ - وفيما يتعلق بالتعديلات على العهود الدولية لحقوق الإنسان، قال إنه ليس معها ولا ضدها. فوظيفته هي تيسير التقارب بين الذين يحبذون وضع صك دولي ملزم قانونا والذين لا يحبذون ذلك.

٤١ - **السيد دي زاياس** (الخبير المستقل المعني بإقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف): عرض تقريره السادس المقدم إلى الجمعية العامة (A/72/187)، فقال إنه مخصص لصندوق النقد الدولي وشروط الإقراض التي يضعها وينبغي أن يقرأ بالاقتران مع تقريره المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/36/40)، الذي يركز على مجموعة البنك الدولي. وأضاف قائلا إنه دعا في هذين التقريرين كلتا المؤسستين إلى تعديل نظاميهما الأساسيين بغية الارتقاء بخدمة مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها.

٤٢ - ومضى يقول إن ميثاق الأمم المتحدة ينص على أن أحكامه ينبغي أن تكون لها الأسبقية على سائر المعاهدات والاتفاقات الدولية للدول الأعضاء. غير أن المؤسسات المالية الدولية، سواء من حيث الهيكل أو الممارسة العملية، ليست تابعة للأمم المتحدة. وقال إنه يوصي بالتالي بأن يطلب صندوق النقد الدولي رأيا استشاريا من محكمة العدل الدولية بشأن التطبيق الصحيح لقواعد حقوق الإنسان على المؤسسات المالية الدولية. وهو يحث أيضا صندوق النقد الدولي على التخلي عن الوضع الخاطئ للنمو الاقتصادي قبل كل شيء آخر في سلم الأولويات. وعلى الرغم من أن اعتبارات أوسع نطاقا هي قيد المناقشة داخل المؤسسة، لا تزال الليبرالية الجديدة تتمتع بقوة الدين تقريبا. وفي عام ٢٠١٦، واصل صندوق النقد الدولي التركيز على مشاريع البنى التحتية الضخمة، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وما يسمى زيادة مرونة العمالة، وغير ذلك من اشتراطاته التي فات أوانها، وهو لا يزال، وفقا لتقرير أصدرته مؤسسة أوكسفام الدولية مؤخرا، يمتنع عن تشجيع السياسات التي تحد من التفاوت.

٤٣ - وأردف قائلا إن شروط الإقراض الصارمة والانتقائية التي يفرضها صندوق النقد الدولي تثني الدول عن توظيف استثمارات طويلة الأجل في مجالات الصحة والتعليم والبنى التحتية العامة. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تقع الدول غير القادرة على سداد قروضها في أزمات ديون شديدة، نظرا لعدم وجود توافق آراء دولي بشأن إعادة هيكلة القروض. ويمكن أن يؤدي تضافر تلك العوامل إلى زيادة البطالة، وتردي ظروف العمل، والحد من فرص الحصول على التعليم الجيد المجاني، وإضعاف حماية البيئة، وعلى الصعيد العام، إلى جعل القطاعات العامة التي تعاني من نقص الموارد عرضة للتعطل وحالات الطوارئ.

٤٤ - وتابع كلامه قائلا إن الأوان قد حان ليكتشف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مهمة جديدة تتمثل في تعزيز التنمية وحقوق الإنسان من خلال اعتماد ممارسات ''ذكية'' في الإقراض، لا تعود بالنفع على المصارف والمضاربين فحسب، بل أيضاً على البلايين من البشر. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي أن يُخضع صندوق

النقد الدولي القروض لمجموعة جديدة من الشروط وأن يتخذ عددا من الإجراءات الأخرى الموصى بها في تقريره.

٤٥ - واسترسل قائلا إنه قد قام، باعتباره أول من كلف بولاية، بكتابة ١٢ تقريرا تناول فيها مسائل حقوق الإنسان الشاملة واستند فيها النتائج التي خلص إليها المكلفون بولايات أخرى والتوصيات التي قدموها. وسيتواصل تكشف الإمكانات التي تنطوي عليها الولاية. وسوف يتعين على صاحب الولاية المقبل أن يتناول العقبات الهائلة، بما في ذلك الأولويات الخاطئة، والتحيز لصالح الحقوق المدنية والسياسية، والخوف من إرادة الشعب، وكذلك شرور الفلسفة الوضعية، والانتقائية والمعايير المزدوجة، والنزوع نحو الحلول القصيرة الأجل، واستمرار وجود الولايات القضائية التي تكفل السرية، وإفلات الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال من العقاب، وبالطبع، الجمود المؤسسي. وربما أراد أيضا أن يتناول أثر إقامة نظام دولي ديمقراطي وعادل في مؤسسات مثل مجموعة الدول السبع والجمعيات الخاصة من قبيل المنتدى الاقتصادي العالمي وأن يطبق منظور النظام الدولي على التحديات الرئيسية من قبيل تغير المناخ، والإمبريالية الثقافية، والاستعمار الجديد الاقتصادي، والمضاربة بالسلع الأساسية، والصناديق الانتهازية، والأنشطة غير المنظمة لوكالات تقدير الجدارة الائتمانية، وشبكات وسائط الإعلام. وسيكون من المهم أيضا استكشاف الكيفية التي يمكن بها للأديان العالمية الكبرى والاتحادات الدولية للدراسات الإنسانية والأخلاقية أن تسهم في نظام عالمي يتسم بقدر أكبر من السلام والديمقراطية والعدل. وقد يود المكلف بالولاية أيضا أن يستكشف الكيفية التي يمكن بها للمحاكم الشعبية أن تساعد في إنهاء الإفلات من العقاب على جرائم الحرب.

٤٦ - **السيدة مرتجي** (المغرب): طلبت إلى الخبير المستقل أن يسهب في تناول ضرورة قيام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بتعديل نظاميهما الأساسيين.

٤٧ - **السيدة مخوانازي** (جنوب أفريقيا): سألت عن الكيفية التي يمكن بها محاسبة المؤسسات المالية الدولية على فرض اشتراطات تؤدي حتما إلى التراجع عن حقوق الإنسان أو الحرمان منها.

٤٨ - **السيد كاستيلو سانتانا** (كوبا): وجه الشكر إلى الخبير المستقل على العمل التحليلي الشاق الذي اضطلع به على مدى السنوات الست الماضية، وقال إن تقاريره أرست الأساس لإجراء مناقشة جادة بشأن كيفية الترويج لنظام دولي أكثر ديمقراطية وإنصافا. وأضاف قائلا إن وفد بلده يرحب بتجديد الولاية مؤخرا وهو سيواصل العمل مع الخبير الجديد.

٤٩ - **السيد ناصر** (ملديف): قال إن وفد بلده يشاطر الخبير المستقل العديد من شواغله فيما يتعلق بالأثر الضار لبرامج التكيف الهيكلي. وعلاوة على ذلك، تعكس الهياكل المؤسسية والمتعلقة بصنع القرار في صندوق النقد الدولي عدم المساواة في المشاركة وفي الحق في إبداء الرأي الذي يسم النظام الدولي عموما. وأضاف قائلا إنه يود الحصول على رأي الخبير المستقل عن الكيفية التي يمكن بها للمؤسسات المالية الدولية أن تساعد في تلبية الاحتياجات المتغيرة للدول الصغيرة، ولا سيما تلك التي تواجه تغير المناخ.

٥٠ - **السيد دي زاياس** (الخبير المستقل المعني بتعزيز نظام دولي ديمقراطي ومنصف): قال إن العديد من الآليات الأخرى لحقوق الإنسان تتفق على أنه ينبغي لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي تعديل نظاميهما الأساسيين. وأشار إلى أن النظام الأساسي للبنك الدولي للإنشاء والتعمير يتضمن مادة بشأن حظر النشاط السياسي تفسر حاليا بما يؤدي إلى استبعاد مسائل حقوق الإنسان من الاعتبارات في قرارات البنك، فقال إن كان البنك الدولي يمكن أن يكتفي بتنقيح تفسيره، فإن أفضل حل سيتمثل في اعتماد تعديل ينص بوضوح على أن لحقوق الإنسان الأسبقية على المصالح الأخرى. وينبغي للمؤسسات المالية أن تطلب أيضا تقييمات منهجية في مجالي حقوق الإنسان والأثر البيئي قبل الموافقة على أي قرض. وقد يقبل صندوق النقد الدولي فكرة إدخال تعديل، نظرا لأنه بدأ يشكك في فعالية إيديولوجيته، وينبغي لمحكمة العدل الدولية أن تكون قادرة، بموجب المادة الثامنة من الاتفاق بين الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي، على تقديم رأي استشاري بشأن تأثير قروض الصندوق في مجال حقوق الإنسان.

٥١ - ومضى يقول، ردا على ممثل جنوب أفريقيا، إن الدول الأعضاء نفسها ينبغي أن تُخضع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للمساءلة. وللأسف، كما ذكر ممثل ملديف، لا تملك الدول الأعضاء أصواتا متكافئة في صنع القرارات، ولكن ذلك ينبغي أن يتغير تدريجيا من خلال المناقشات مع المجلس التنفيذي ومجلس المديرين. ويتعين أن يطرح الأعضاء مقترحات بحيث يعطى وزن أكبر لمصالحهم.

٥٢ - وأردف قائلا إنه فيما يتعلق بالتعديلات الهيكلية، فإن صندوق النقد الدولي، وإن كان قد تخلى عموما عن المصطلح

لمصلحة ''الحد من الفقر والنمو''، لا يزال ملتزما بنفس المبادئ الأساسية المتمثلة في الخصخصة والحكومة الأصغر والخدمات الاجتماعية الأقل. وقد شخّص العديد من الباحثين المشاكل التي تعتور برامج صندوق النقد الدولي وقدموا توصيات عملية ممتازة لتصحيحها، لكنها لم تنفذ.

٥٣ - وتابع كلامه قائلا إنه يدعو، في سياق مخاطبته اللجنة للمرة الأخيرة، محاميّ الحكومات إلى اعتبار أنفسهم منفذين للالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان، وليس محامين يُدفع لهم لمساعدة موكليهم على التنصل من المسؤولية. وأكد من جديد التزامه بتعزيز الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، التي تستحق دعم الدول. وفيما يتعلق بالمكلفين بولايات، فإن ''الإشهار والفضح'' لا يمثلان أفضل استراتيجية دائما، لا سيما عندما لا تكون الدول الأعضاء المتهمة من دون جرائر. ومن الأفضل إقناع الدولة المستهدفة أن الإصلاح يصب في مصلحتها ومن ثم الاستعداد لتقديم الخدمات الاستشارية والتقنية. ومن المهم أيضا المساعدة في الكشف عن الأسباب الجذرية للانتهاكات من قبيل التفاوتات المتوطنة، أو استمرار الامتيازات أو ثقافة العنف. ومن المهم أيضا توفير سبل الانتصاف والجبر للضحايا. ويجب أن يتحلى المكلفون بولايات بالشجاعة لكسر الصمت بشأن المواضيع المحرمة وزعزعة الوضع الراهن. وينبغي ألا يكونوا وسيلة يكتفي من خلالها المجتمع الدولي بمساندة حقوق الإنسان بالأقوال.

رفعت الجلسة الساعة ١٧:١٠.